

## بأقلامهم

بقلم  
سميد غريب\*

## الدولة...

في العام 1958، انتهت الثورة والثورة المضادة بشعارين للرئيس صائب سلام: "لا غالب ولا مغلوب، ولبنان واحد لا لبنانان". قضى اتفاق الخيمة بين الرئيسين فؤاد شهاب وجمال عبد الناصر بأن يدير لبنان شؤونه الداخلية من دون تدخل خارجي. حزمت الحكومة الرباعية امرها، وبدأ العمل لاستعادة الدولة هيبتها تدريجاً. انطلقت ورشة بناء المؤسسات والاجهزة الرقابية، واستبدل شرطي السير مسدسه الاميري بأخر من الخشب (طلي بالاسود) لأن المعدني يشكل ثقلاً على خصره. لعل هذه الواقعة خير دليل على هبة الدولة عندما تحزم امرها: في العام 1959، كان الشرطي في سرية سير بيروت، عز الدين حمدان، ينظم السير عند تقاطع الروكسي - المتروبول في وسط العاصمة. استوقفته سيارة البويك السوداء الخاصة بالمدير العام لقوى الامن الداخلي نور الدين الرفاعي، مركونة عكس السير، فلم يتردد لحظة بتحرير محضر ضبط ولصقه على زجاج سيارة المدير العام الذي عرف بانضباطه ودهائه وصرامته. وقف الرفاعي مشدوها امام المحضر. سأل عن الشرطي الذي طلب منه الحضور فوراً الى مكتب المدير العام حيث كانت تنتظره مكاتيب ثلاثة: تهنئة، تنويه، مكافأة مالية قدرها مئتا ليرة لبنانية. لكن الشرطي حمدان اخطأ بعد فترة، وعاقبه الرفاعي نفسه، عندما ضبطه وهو ينظم السير واقفا في ظل شجرة مستفيداً من فيئها، على طريق النهر - بيروت. بعد ستين سنة، تبدو الفرصة متاحة مع بداية عهد جديد وحكم جديد، وازادة جديدة، مع عدم اغفال حقائق مرة تمثلت في تفويت لبنان عشرات الفرص على مدى عشرات السنين، تارة بالافتقار الى الذكاء، وطورا بسبب الفائص في الذكاء الهدام.

بعد ستين سنة، هل يستطيع عز الدين حمدان آخر تحرير محضر ضبط يديره او بوزير او نائب او اي مسؤول آخر؟ هل يمكن ان يدرّس في معاهد الامن شرطي يمثل ظاهرة اسمه ابوجيه كان الناس ينتظرونه على ارضة تقاطع بشارة الخوري -السوديكو -

البسطة لمشاهدته كيف كان ينظم السير بحركات يديه ورجليه وحواسه كلها؟

هل يمكن ان يفرج عن المناطق والاحياء والشوارع المقللة لدواع امنية، والممنوع الدخول اليها، لأن ساكنيها من كبار القوم، ويحذو الجميع حذو وزيرة الداخلية ريا الحسن؟ هل يمكن ان يفرج عن اعادة سير وسائل النقل المشترك من ترامواي وقطار وباص؟

هل يمكن ان تفرش طرقات لبنان بالزفت بعد غياب طويل؟ هل يمكن ان نعيش في بلد نقي في بيئته وخال من الفساد، وغني بطاقات شبابه؟

هل يمكن ان نرى اعلاما حضاريا متخصصا بثقافة السلام لا الهدم؟ الواقع يقول ان لبنان يقف اليوم امام المفترق بين ان يكون او لا يكون. بين ان يبقى موحداً او يزول، بين ان يعود موطن الحرية والديموقراطية والانفتاح او يفقد مبرر وجوده، بين ان يصون هويته ومعها دوره ورسالته او يفقد كل هوية ويفقد معها طموحه الى مكان كريم تحت الشمس.

اذا كنا عاجزين عن ايجاد حل لخلافاتنا الداخلية، في مرحلة يكتب فيها مصرنا لاجيال واجيال، فكيف نكون شعباً يستحق الحياة؟ اليوم جاء فرج ما، ولا نريد، نحن الشعب المتعب، العودة الى طرح الاشكاليات الداخلية المملة والمتعبة، والقول ان نظامنا اعطى الدليل تلو الدليل على عجزه عن اداء الدور الطبيعي الذي يؤديه عادة اي نظام ديموقراطي، اي دور صمام الامان. في ديموقراطيات العالم الاكثر اصالة، كلما نشأت مشكلة، كانت معالجتها تأتي بالطرق الديموقراطية، من خلال المؤسسات الدستورية، قبل ان تتطور المشكلة الى ازمة مستعصية او محنة عاتية تتحرك آليات النظام لحسمها.

لا نريد اكثر من ذلك.

\* صحافي

## ضيف العدد

## ماذا بعد التأليف اقتصادياً؟

في بلد اللامنطق واللامسؤولية، يمكن ان تولد حكومة بقدرة قادر، و من دون شرح اسباب التأليف كما اسباب التأخير، ومن دون محاسبة اي كان عن التأخير والضرر الذي نتج عنه في بلد يزرع تحت عجز في الموازنة يقارب 157%، ودين عام يقال انه 85 مليار دولار، بينما في الحقيقة انه يفوق 100 مليار.

لا شك في ان ولادة الحكومة عامل ايجابي في ذاته، بغض النظر عن تقييم التركيبة الحكومية. ولادة الحكومة وان اتت قيصرية، اضفت جواً من الإيجابية ما ادى الى ارتفاع اسهم سوليدير "أ" و"ب" بنسبة 4.5% و2.7%، والى ارتفاع في السندات بنسبة 10% بعدما وصلت الى 75.568 بحسب بيانات Tradeweb.

لكن على الحكومة ان تفهم ان صدمة التشكيل مداها قصير، وسيزول ضمن فترة 30 الى 60 يوماً، اذ لم تقم الحكومة بخطوات جدية لمعالجة الملفات الطارئة. بالانتقال الى الخطوات الواجب اتباعها:

اولاً - عدم الرهان على مؤتمر سيدر لحل سريع اللازمة الاقتصادية، لأنه اعطي حجماً كبيراً مما يستأهل. فعلياً سيدر يقتطع 4 مليارات من اصل 11 ملياراً للنازحين السوريين ما ييقي 7 مليارات للمشاريع اللبنانية. وهذا المبلغ يصرف على 7 سنوات، وليس لدى لبنان رفاهية الانتظار. كما ان المشاريع الممولة من سيدر غالبيتها بنى تحتية ومدارس ومستشفيات وطرقات ونفايات (وليس من يجادل في الضرورة الملحة لحصول هذه المشاريع)، وبالتالي سينحصر مفعول الضخ المالي (money injection) على فئة محدودة ومحظوظة من الشركات القادرة على تنفيذ مثل هذه المشاريع. اما اليد العاملة، فستكون في الغالب اجنبية. حتى المواد واللوازم المطلوبة لتنفيذ مشاريع سيدر محصورة بشركات لا تتجاوز اصابع اليدين.

مفعول سيدر الاقتصادي سيكون على مدى طويل وبعد تنفيذ المشاريع. كما ان مفعوله الاقتصادي الترددي ضعيف جداً (multiplier effect)، ما يعوض سيدر هو اللجوء الى الشراكة مع القطاع الخاص (PPP)، والاعتماد على عقود BOT.

ثانياً - اصلاحات تؤدي الى اقفال باب التسرب المالي (money leakage) اكان سببه الهدر او الفساد. في هذا السياق على الحكومة: • ان تتمكن من اغلاق ملف الكهرباء من خلال انشاء معامل كهربائية

بقلم  
د. ناجي صفير\*

على الارض، ضمن لا حصرية الانتاج (انشاء معامل لتغطية الاراضي اللبنانية)، ما يخفف هدر النقل ونسب الفواتير غير المسددة. بالتالي يخفف العجز بـ2.5 مليارات دولار سنوياً.

• ترشيد القطاع العام لتخفيض عديده (باستثناء المؤسسات الامنية لدواع امنية تمر وسوف تمر فيها المنطقة). اذ ان لبنان لديه اعلى نسبة من الموظفين في القطاع العام في العالم.

• وقف مزارب الصناديق والمجالس غير الخاضعة للرقابة المسبقة (صندوق الجنوب، صندوق المهجرين، مجلس الاعماء والاعمار، الهيئة العليا للاغاثة)، واعادة ضبط كل المشاريع من خلال جهاز ادارة المناقصات ووقف التلزم بالتراضي.

• ضبط التهريب والتلاعب الجمركي بما يعيد الى الدولة على الاقل مليار دولار سنوياً.

• وقف الاجارات للمباني، واستعمال المباني الحكومية، او بناء مبان جديدة على اراضي الدولة.

• وقف جميع المخصصات لجميع المناصب والمصاريف المختلفة غير الضرورية.

• تكبير الاقتصاد من خلال عدم اللجوء الى ضرائب جديدة. لا بل العكس تحفيز القطاعات من خلال التحفيز الضريبي. هنا انبه الى خطورة اخضاع الاقتصاد لمزيد من الضرائب ما سيؤدي الى المزيد من التباطؤ، بالتالي المزيد من التدهور في مستوى البطالة والنمو الاقتصادي. ثبت ذلك منذ اخر زيادة للضرائب.

• على الحكومة التصدي لنصائح البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في هذا المجال والتي اثبتت تجربة البرازيل وقبرص عقم هذه السياسة.

خلاصة القول، على الحكومة المقابلة اتخاذ قرارات لن ترضي مناصري مكوناتها. من سيجرؤ على طرد اللامنتجين من القطاع العام؟ من سيجرؤ على اقفال باب مغارة التلزميات؟ من سيجرؤ على ضبط الجمارك؟ من سيجرؤ على القول "بكفي شعبنا اجا دور المواطن".

الشهر القليلة القادمة كفيلة بالاجابة وتأكيد او نفي المثل الشعبي القائل "يللي جرب مجرب كان عقلو مخرب".

\* خبير في التخطيط الاستراتيجي والاقتصادي